الاتجاه الاجتماعى والقومى فى شؤون التعليم

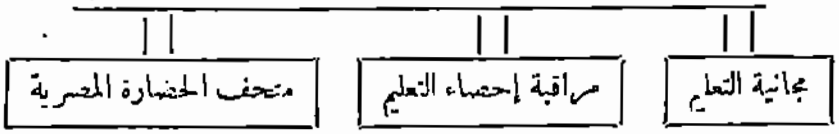

بقلم الأستاذ سيد قطب

أخذت الاتجاهات الاجتماعية والقومية تفرض نفسها فرضا على شؤون التعليم ، وعلى كثير من الشؤون الأخرى فى هذا الوطن ، وأخذ المسئولون عن هذه الشؤون يحسون بضرورة الاستجابة لهذه الاتجاهات ، لأن التيار العالمى والضرورات الداخلية تحتم هذه الاستجابة.

وتلك علامة خير لا شك فيها ؛ فالعالم كله يتهيأ لتطورات جديدة ، ومصر محطة العالم ، منذ أقدم الأجيال لا تستطيع أن تقف فى معزل عن التيارات العالمية بحال من الأحوال . فإذا أحس المسئولون فيها بضغط هذه التيارات فاستجابوا لها ، فتلك علامة خير على كل حال.

والمشروعات الثلاثة التى صنونا بها لهذا المقال هى بعض المظاهر المحسوسة لتلبية الدواعى الاجتماعية والقومية فى حياة هذه البلاد الداخلية وللدواعى العالمية التى تمخض عنها الحرب الحالية ، فلنقل كلمة عن كل من هذه المشروعات الثلاثة .

مجانية التعليم :

الحياة الديمقراطية معناها اشتراك كل فرد من أفراد الأمة فى توجيه سياسة الحكم وفى الإشراف على هذا التوجيه ، وذلك المعنى يتحقق حينما يصبح كل فرد فى الأمة قادرا على التمييز أولا ، وقادرا على التوجيه ثانيا . وهذه القدرة لا تتحقق إلا حين يتمتع كل فرد من أفراد الأمة بقسط مناسب من المعرفة ، أى بقسط مناسب من التعليم .

ولكن للتعليم فى مصر أجورا لا تقدر عليها إلا أقلية ضئيلة من مجموع الشعب ، ومعنى هذا أن الأغلبية الساحقة من الأمة كانت ستحرم من المعرفة التى تهيىء لها الاشتراك الحقيق فى توجيه سياسة الحكم وفى الإشراف على هذا التوجيه ، هذا الإشراف وذلك الاشتراك اللذان لا يتم معنى الحياة الديمقراطية إلا بهما .

ومن هنا كان التفكير فى جعل التعليم الزاميا مصاحبا لابتداء الحكم الديمقراطى فى مصر ، وكان هذا العمل منطقيا لأنه لا ديمقراطية بلا اشتراك فى توجيه الحكم ، ولا اشتراك فى التوجيه بغير قسط مناسب من المعرفة .

وبالتجربة اتضح أن التعليم الإلزامى بوضعه الحاضر لا يفيد المعرفة المناسبة، بل لا يزيل الأمية إلا ريثما تعود بعد قليل ، واتضح أن الحد الأدنى للقسط المناسب من التعليم هو ما يسمى " التعليم العام " فى انجلترا وفرنسا وأمثالها، وهو ما يعادل التعليم الابتدائى ومرحلة من التعليم الثانوى عندنا .

ومن هنا اتجهت نية المسئولين فى وزارة المعارف هذا العام إلى أن يكون هذا التعليم العام بالمجان ، وأن يتاح لكل الراغبين فيه المستعدين له ، ليتم بهذا الإجراء تحقيق معنى الديمقراطية السياسية . وليتاح لمن يريد قسط كاف من المعرفة .

ولكن هؤلاء المسئولين لن يحققوا بذلك معنى الديمقراطية السياسى فحسب، بل سيحققون كذلك المعنى الاجتماعى لها. ذلك أن أول معانى الديمقراطية الاجتماعية هو التسوية فى فرص النجاح بين جميع أفراد الشعب، وذلك بتزويدهم بقسط أساسى من وسائل الكفاح فى الحياة وأول هذه الوسائل هو التعليم ، الذى أصبح سلاح الكفاح الأول فى المجتمع الحديث .

وسيتبع تحقيق المعنيين السياسى والاجتماعى للديمقراطية تحقيق المعنى الثالث لها وهو المعنى الاقتصادى ، فإنه يجىء تبعا لهما ، ويصبح تحققه ضروريا بعد تحققهما . وهذا البيان يصور عظمة العمل الذى يفكر فيه المسئولون فى وزارة المعارف ، ويصور ضرورة تحقق هذا العمل ، مهما بدا فى أول الأمر من ضخامة تكاليفه المادية ، على أن هذه التكاليف — لحسن الحظ — ليست من الضخامة بحيث تعجز عنها مالية الدولة حتى فى هذه الأيام .

وفى هذا المعنى يقول رجل كبير مسئول عن هذه الشؤون :

" أحب أن أقول فى صراحة : إنى أرى ان التعليم العام والفنى يجب أن يكون بالمجان كله ، لأن الدولة إنما أنشئت لتحمى الوطن ، لا من العدو فحسب ، بل من العدو المغير على أجسام أبنائه وعقولهم وأخلاقهم ؛ فإذا كان من الواجب على الدولة أن تحمى حدود الوطن من الحرب الخارجية ، فأوجب من ذلك عليها أن تحمى الوطن من أبغض حرب داخلية ، وهى التى تأتى من الفقر والمرض والجهل .

" والذى أعلمه أن الحكومة تميل إلى تعميم المجانية فى التعليم الابتدائى والثانوى شيئا فشيئا ، والمسألة عندها هى تعويد الميزانية على النهوض بمثل هذا العبء ، ويخيل إلى أن البرلمان يستطيع أن يحل هذه المشكلة ويريح منها الأغنياء والفقراء إن أراد " .

وإننا لعلى ثقة بأن البرلمان " يريد " فالتحقيق العملى لكل معانى الديمقراطية من أشد ما تحرص عليه البرلمانات ، لأنها هى وليدته ، وهى الحفيظة عليه والحارسة له ؛ والمبالغ التى يؤديها التلاميذ ليست شيئا بالقياس إلى ما تنفقه الدولة الآن على التعليم ، والاستغناء عنها لن يضير الميزانية كثيرا ، وهذا هو ما يقوله سعادة المستشار الفنى للمعارف .

" الذى تكسبه الدولة الآن من التعليم ليس شيئا إلى جانب ما تنفقه عليه ؛ و بعد فإن الدولة لا تطالب الذين يؤدون الخدمة العسكرية بالمصروفات ، فلتنظر إلى الذهاب إلى المدارس على أنه نوع من أنواع الخدمة العسكرية للدفاع عن الوطن ، ولتنظر إلى التعليم كما تنظر إلى الجيش ، وكما أنها لا تنتظر من الجيش ربحا ، فليس ينبغى أن تنتظر من التعليم ربحا " .

هذا كلام جيد ، وكلام صحيح ؛ وفاتحة عهد تبشر بالخير فى تحقيق الاتجاه الجديد .

ولنذكر أن ليست الديمقراطية وحدها هى التى تطالبنا بهذا الإجراء ، وليست الدوافع المعنوية وحدها هى التى تطالبنا به . بل إن مصالحنا الاقتصادية تحتمه علينا أيضا ؛ فنحن نحيا فى عالم مثقف مزود بكل وسائل الصراع فى الحياة ؛ فما لم نسلح أنفسنا بالثقافة لن نفوز فى هذا الصراع العالمى . وستنتهى الحرب ، فتتجه الأنظار جميعا إلى الاستغلال الاقتصادى والتعمير الإنشائى ؛ ومصر يجب أن تشترك فى هذا كله ، و إلا ضاعت الفرص المهيأة لها فى المستقبل ؛ كما ضاع كثير من الفرص التى أتيحت لها من قبل فى ميادين الاقتصاد . وأول وسيلة للاشتراك فى هذا السباق هى الثقافة التى تزود بها أكبر عدد ممكن من أبنائها .

إن مصالح الوطن العليا جميعا تتضافر على تحقيق ما يريده المسئولون فى وزارة المعارف فعسى أن يجدوا من الجميع تسهيلا لمهمتهم ، وعونا على اتجاههم ، لمصلحة البلاد .

مراقبة إحصاء التعليم :

كان من العيوب الأساسية فى سياسة التعليم عندنا أنه يمضى على غير سياسة مرسومة ، ولغير أهداف معلومة ، ودون الاعتماد على أى إحصاء محدود .

ونشأ عن هذا العيب أن المدرسة لم تكن تلبى حاجة السوق ، وأن السوق اضطرت لاستيفاء حاجتها عن غير طريق المدرسة ؛ و بينما كان هناك عدد ضخم يبلغ عشرات الألوف من المتعلمين المتعطلين لا يجدون عملا ، كانت دوائر الأعمال — ولا سيما الصناعية — تضطر أن تأخذ من غير المتعلمين فى المدارس من تمهد إليهم بأعمالها لأنهم أوفى بحاجتها من المتعلمين !

و بينما كانت معاهد معينة تقذف إلى الحياة كل عام بمئات وعشرات ممن لا مجال لهم فى ساحة النشاط الاقتصادى الحاضر ؛ كانت ميادين النشاط تنقصها فئات من متخرجى المعاهد الأخرى أو ممن لم تنشأ معاهد مصرية لتخريجهم ، فاستقات المعاهد الأجنبية بتوريدهم للسوق .

ولا يخفى ما فى هذا كله من ضرر اجتماعى ، وخسارة اقتصادية ، وارتباك فى شؤون التعليم فى الأمور التى لم تعد الحياة العامة تطيقها ، ولا الوضع الاجتماعى والاقتصادى لمصر يتحملها .

ومن هنا نبتت الحاجة إلى مراقبة إحصاء التعليم ؛ ووكل إليها أن تقوم بوضع إحصاءات تشمل كل ما يختص بشؤون التعليم النظرية والعملية ، ومنها ما ذكرناه فيما تقدم من دراسة حاجة السوق العملية ومدى انتفاعها بالمتخرجين من المعاهد على اختلافها ، وعدد المتعطلين من كل فئة وأسباب تعطلهم ، ومعرفة مواضع النقص فى نظم التعليم الحالية على أساس ما تشاهده وتحصيه فى الحياة العملية .

ونحن ننتظر أن يكون لهذه المراقبة أثر عملى فى توجيه سياسة التعليم ، وبتعبير أدق فى وضع أسس للسياسة التعليمية فى المستقبل ، ولكننا نقدر المصاعب التى تعترضها ، وأولها ضخامة العمل الذى ستضطلع به فى المبدأ ، إن وضع إحصائية عن المتعطلين وفئاتهم وأسباب تعطلهم هو وحده عمل كبير ، فإذا أضفنا إليه دراسة حاجات السوق المتشعبة من الكفايات العلمية والعملية واقتراح الوسائل لتلبية هذه الحاجات ، بانت لنا ضخامة هذه المهمة ، بغض النظر عن سواها من المهام المنوطة بها .

وإنما تحدثنا عن هاتين المهمتين لأنهما فى اعتقادنا أهم وظائف المراقبة الجديدة التى لا يجوز أن تشغل نفسها بإحصاءات داخلية ديوانية تستغرق معظم نشاطها ، وتغفل عن الغرض العملى الأساسى من وراء إنشائها ، وذلك الغرض هو إيجاد التوازن بين حاجة السوق وبين المتخرجين .

وما من شك أن النتائج الاجتماعية لأعمال هذه المراقبة هى نتائج بارزة ، فالمجتمع السليم هو المجتمع المتوازن ، والحياة الاقتصادية الآن قاسية بالغة القسوة ، وهى لا ترحم الأخطاء ولا تتسامح فى النقص أو الاضطراب ، ويجب أن تسير الأمم فى هذه الشؤون كالساعة فى دقتها وانتظامها وإلا اختلت ووقفت عن التقدم ، واجتاحتها القوى العالمية المستعدة للصراع .

ولقد خسرت مصر فرصا ذهبية كثيرة ، لأن أبناءها لم يكونوا مزودين بوسائل الصراع كالآخرين ، ولأن السياسة التعليمية فيها لم تكن قائمة على أساس الإحصاء ، ولأن الصلة بين المدرسة وبين الحياة كانت منقطعة . فالآن ونحن على أبواب عالم جديد ، تتمخض عنه الحرب القائمة ، لا بد لنا من التهيؤ والاستعداد .

وقد كتب سعادة رئيس ديوان المحاسبة فى مجلة أسبوعية كلمة جاء فيها :

" من واجبنا أن نعيد النظر فى سياسة التعليم ، فنعمل على تخريج عمال مهرة يشعرون بمسئولياتهم و بواجباتهم لا موظفين يجلسون على المكاتب و يسعون وراء الدرجات ، وأعتقد أن الشبان المصريين ليسوا مسئولين وحدهم عن نقص استعدادهم للأعمال الحرة ، بل إن المسئول أيضا عن ذلك هى سياسة التعليم ، و إحجام أصحاب الأعمال الأجانب عن تشجيع الشبان المصريين ، و إغلاق مؤسساتهم فى وجوه شبابنا".

والآن نعتقد أن إنشاء مراقبة إحصاء التعليم سيساعد مساعدة جدية فى إزالة العقبة الأولى ، أما العقبة الثانية فإنه يسهل على السلطات علاجها بعد أن تسلح الشبان المصريون على ضوء الإحصاء والدراسة — بالأسلحة المناسبة ، ثم تفتح لهم الطريق الطبيعى فى ميادين الأعمال مصرية كانت أو أجنبية .

متحف الحضارة المصرية :

بقيت مصر القديمة — مصر العريقة فى منابت الزمن ، الضاربة فى مجاهل التاريخ — وهما غامضا فى نفوس المصريين المحدثين ، لا يعرفون عنها إلا ما وراءه بعض المؤرخين القدماء من الخرافات والأباطيل. ومع أن البحوث الحديثة قد كشفت عن زيفه إلا أنه ظل يدرس فى المدارس المصرية ، ويملأ أذهان التلاميذ بصور مشوهة عن مصر القديمة العريقة .

وهذا التاريخ على مابه من أخطاء لا يبلغ أن يكون تاريخا كاملا ، و إنما هو مقتطفات سريعة ووقائع منفصلة ، وأخبار عن الملوك وعن الأحوال السياسية ، لا ذكر فيه للشعب ، ولا تصوير للمجتمع ، ولا عرض للحضارة ، مما يجعله مبتورا مملا ، لا يعلق بنفس ولا ينبض بحياة .

ولم يبسط هذا التاريخ متسلسلا حيا ، بوصفه تاريخ حياة لأقوام وأجيال عاشوا فعلا على هذه الأرض عيشة طبيعية فى عصر من العصور ، حتى يشعر المصرى المعاصر بما بينه و بين أجداده من وشائج القربى وصلات الإحساس وروابط التفكير وعلاقات التقاليد ، فيحس حينئذ أنه امتداد لهؤلاء الأجداد ، وأن بينه و بينهم صلة من الدم ورابطة من الجنس وعلاقة من العادات ومشابه من الحياة على الرغم من الزمن الطويل السحيق .

والأمم التى تريد النهوض ولا تجد لها ركيزة من الماضى تزور لها تاريخا ، وتحاول أن تنفخ فيه روح الحياة . أو تتصيد لها أبطالا من كل نوع وتلتف حول ذكراهم ، لأن الحاضر والمستقبل يرتكزان على الماضى ارتكاز سوق النبات على جذوره . أما مصر الخالدة

التى عاملها التاريخ بسخاء عجيب ، فحفظ لها ماضيها خالدا ماثلا على مر الأجيال فلم تحاول أن تنتفع بهذه الميزة المفردة ، وكانت تكتفى من هذا الماضى كله بألفاظ جوفاء وصيحات فارغة ؛ وهى لاتعمل عملا جديا لإحياء هذا التاريخ .

وحيثما سار المصرى الآن يجد مصر القديمة العريقة ماثلة فى الآثار والتماثيل والكتابات والنقوش ، ماثلة فى كثير من العادات والتقاليد والألفاظ والأسماء التى صانها الزمن من النسيان ، ونقلها خلال الأجيال الطويلة . ومع هذا لايفتح قلبه ليسمع نداء هذه الأطياف السارية فى مجاهل الأبد ، وإنما يقف كالأبله أمام آثار أجداده ، بينما تهتف به أرواحها الحية وهو عن ندائها أصم !

والتاريخ القومى لاتطلب معرفته لمجرد المعرفة — على ما فيها من لذة ومتاع — ولكنه ضرورة وطنية وقومية واجتماعية . بل ضرورة شخصية فى بعض الأحيان .

هو ضرورى ليطبع الناشئ حين يختلط بحسه و يمازج نفسه بطابع القومية الخاصة بشعبه وليشعره أنه فرع من دوحة قديمة ، فيه منها مشابه وله بها صلات ، وليس حب الوطن إلا هذا الشعور المبهم العميق .

والفرد حين يحس هذا الإحساس تنمو فى نفسه وجدانات التعاون والتواد بينه وبين المواطنين المتفرعين من دوحة قديمة لاتزال تنبثق منها الفروع والأفنان ، بينما جذورها وثيقة فى التربة الخالدة وراء الأزمان .

و إنه ليشعر بكثير من الغبطة حين يحس بامتداد أصله وتوثقه ، و بمقدار ما يشغله هذا الأصل من فراغ الدنيا وحلقات الزمان ، ثم تتسع نفسه حين ينفعل بآلاف الحوادث وآلاف المواقف فى تاريخه الطويل انفعال القرابة والمشاركة بين القريب والقريب ، فاذا هى نفس تلخص ملايين النفوس التى سبقتها على مسرح هذا الوطن العريق .

فالأعمال العظيمة ، ومواقف البطولة ، والحوادث الجسام ، والآمال والآلام ، وجميع ما حوته الأحقاب الطويلة من تاريخ الوطن ، انما هى روافد لنفوس كل جيل ، وحوافز لمشاعر كل فرد ، وليس الغابرون فى مسارب الزمن جثثا هامدة مسجاة فى الأكفان مطمورة فى الرمال ، وانما هم ذوات حية ، يمكن أن تقع لهم معجزة البعث فى كل لحظة ، فيتقمصون شخوصا تشاركوننا هذه الحياة الحاضرة ، وتلك المعجزة فى عداد الممكنات ، طالما أن خيالنا مستطيع أن يطل على مسرح الماضى ، وأن ينفعل بحوادث التاريخ .

كيف تقع المعجزة ؟ كيف نبعث الموتى وننهض الماضى ونجسم التاريخ ؟

إن الزمن الذى عامل مصر بسخاء عجيب حفظ لها آثارها وتاريخها ليجعل هذه المعجزة أمرا هينا ، فعلى مرأى منا ومسمع تطل مصر القديمة وتهتف ، وما علينا الا أن نلقى بالنا اليها ، فتتم المعجزة من أيسر طريق .

ومتحف الحضارة المصرية أحد الوسائل لوقوع المعجزة ولبعث التاريخ ، وقد انتهى القائمون على أمره من إعداد القسم الخاص بمصر الفرعونية ، وبدءوا القسم الخاص بالعهد القبطى ، وسيتبعونه بالأقسام الخاصة ببقية العهود الى العصر الحديث .

وقيمة هذا المتحف أنه يرسم صورة كاملة مسلسلة لمصر منذ أقدم الأجيال الى اليوم ، فتبدو كائنا حيا متصل الأجزاء مرتبط الأعضاء ، ويعلم المصريون المعاصرون أن وطنهم خالد عميق فى مجاهل الزمن ، وأن تاريخهم ليس متقطعا ممزقا كما هو فى كتب التاريخ المشوه بأيدى التلاميذ .

إن مصر أعرق أمة فى التاريخ ، وهى الأمة الوحيدة على ظهر الأرض التى عمرت أربعة آلاف عام متصلة ، تهضم كل من يدخلها من العناصر والجنسيات ، وتلون كل ثقافة وكل فلسفة ، ان مصر هذه لجديرة من أبنائها بهذا المتحف وبغيره من الجهود التى تصورها على حقيقتها لأبنائها الناشئين .

وإن مصر مربية العالم ، وهى الأمة التى آوت المشردين ، وابتلعت الفاتحين ، وهذبت المتوحشين ، واحتضنت الأديان ، ولقحت الفلسفات ، لجديرة بأن تبدو على حقيقتها فى القرن العشرين .

وقد لقيت مصر فى كثير من الأزمان ، من حاول أن يكذب عليها ويلصق الخرافات بها ، ولا تزال تلقى الآن مثل هذا الصنيع من الأجانب ومن بعض أبنائها المخدوعين وان بعضهم لينشر فى هذه الأيام أكاذيب بذيئة عن مصر القديمة وعن العنصر المصرى يبدو فيها الغرض والجهل ، وهى فى ذاتها تافهة لا تستحق الاهتمام ولكن بعض الصحف الأجنبية تتلقفها وتذيعها لأنها تتفق فى الغرض مع الكائدين للوطنية المصرية ، فمن حق مصر أن تصور التصوير الصحيح ، وهو وحده كفيل بدحض هذه الخزعبلات والأباطيل .

وان كان لنا ما نقوله فهو أن نستعجل قيام "متحف الحضارة المصرية" بكل وسيلة وبكل طريق .

سيد قطب